مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: مكانة العامل الاقتصادي وأثره في العلاقات الصينية الإفريقية
اسم الكاتب: د. خيام محمد الزعبي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/555
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 10:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مكانة العامل الاقتصادي وأثره في العلاقات الصينية الإفريقية

د. خيام محمد الزعبي*

الملخص

ظهرت مع نهاية الحرب الباردة نقطة تحول في العلاقات الدولية نتيجة ما أفرزه النظام الدولي من ضرورة امتلاك القوة الاقتصادية التي تعد من أهم العوامل في بروز الدولة كقوة على الساحة الدولية، ونجد الصين من بين الدول التي تسعى لامتلاك القوة الاقتصادية والبروز كقوة عالمية، بعد أن أدركت الصين أهمية القارة الإفريقية بالنسبة إليها من المنظور الاقتصادي، ولم تتردد في السعي لتقوية علاقاتها مع إفريقيا؛ لما لها من مكاسب بالنسبة للطرفين.

ويتألف البحث من مقدمة، وإطار منهجي، ومحاور رئيسية تتناول، المبادئ والمحددات للعلاقات الصينية الإفريقية، وأهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الصينية الإفريقية، إضافة إلى مرتكزات النفوذ الصيني في شمال إفريقيا، ودوافع الصين في إفريقيا، فضلاً عن الفرص والتحديات التي تواجه العلاقات الصينية الإفريقية، وأخيراً الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: القوة الناعمة – المصالح الاقتصادية – العامل الاقتصادي– إفريقيا – الصين.

* كلية الاقتصاد– جامعة الفرات.

The Status of the economic Factor and Its Impact on China-Africa Relations

Dr. Khiam Al-Zoubi*

Abstract

By the end of the cold war, a turning point appeared in international relations in terms of what the international system produced as a necessity to possess economic power as one of the most important factors in the country's emergence as a force in the international arena. China is among the countries that seek to possess economic power and emergence as a global power. China realized early the importance of the African continent and the China-Africa economic relations . China did not hesitate to seek to strengthen relations with Africa, because of its gains in all respects for both parties.

Key words: Soft power - Economic interests- The economic factor - Africa-China

* Faculty of Economics- Al-Furat University.

المقدمة:

أفرز التحول في النظام الدولي بروز أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية، وهذا الأخير أدى إلى بروز قوى اقتصادية، كالصين التي توجهت باستراتيجيتها في العقد الأخير نحو إفريقيا.

وتشكل منطقة شرق إفريقيا وموقعها الجغرافي الاستراتيجي دافعاً رئيسياً للصين، كونها جزءاً من خزان العالم الاستراتيجي من الموارد الطبيعية والثروات المعدنية؛ إذ استغلت فيه الصين موارد إفريقيا من المعادن والطاقة لصالح دفع نموها الاقتصادي.

وازداد الدور الصيني في القارة الإفريقية حتى باتت الصين هي النموذج الذي حظي بتأييد كبير من دول القارة، وذلك للدور الإيجابي لها في القارة ولاسيما في ظل الاستثمارات الصينية الموجهة إلى البنية الأساسية سواء في الجسور والموانئ والسكك الحديدية التي تساعد على توفير فرص عمل وتساهم في حدوث عملية تنمية للقارة.

وبناء على ذلك تعد الصين من القوى الاقتصادية المنافسة التي أصبحت تحتل مكانة كبيرة في النظام الدولي الجديد، وهذا باعتبارها قوة اقتصادية وعسكرية عظمى، فهي تتبع سياسة اقتصادية منفتحة على الأسواق العالمية التي جعلتها تشهد نمواً سريعاً ومستمراً، مما ساهم في إعطاء مكانة جديدة للصين ككيان اقتصادي ضخم داخل الاقتصاد العالمي.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال إلقاء الضوء على تنامي قوة الصين وتعاظم دورها فيما يخص علاقاتها مع إفريقيا، وأنها تنتج سياسة سلمية ناعمة لتطوير هذه العلاقات. كما يتناول البحث أهم الدوافع الرئيسية للصين للاهتمام بإفريقيا وأبعاده حيث الدافع الاقتصادي هو الدافع الأكبر الذي بموجبه أصبحت الصين شريكاً اقتصادياً ولاعباً مؤثراً من حيث الاستثمارات والمشاريع. وبدت الصين من خلال ما قدمته من نموذج جديد في التعامل مع دول القارة شريكاً مقبولاً لدى الحكومات الإفريقية؛ لأسباب أهمها كون الصين

لا تحاول التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولا تربط مساعداتها بشروط سياسية أو اقتصادية أو أخلاقية.

الدراسات السابقة:

وردت عدة مؤلفات تناولت بحث مكانة العامل الاقتصادي وأثره في العلاقات الصينية الإفريقية في رؤى مختلفة منها على سبيل المثال لا الحصر: كتاب بعنوان الصين في إفريقيا، وحسابات الربح والخسارة، للباحث الأمين عبد الرزاق آدم، 2018. تناول هذا الكتاب علاقة القارة السمراء بالصين، إضافة إلى سمات الاقتصاد الإفريقي، وبحث علمي بعنوان استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا: الديناميات والانعكاسات، للباحث حسن الحسناوي، 2017. تناول هذا البحث أبعاد ومظاهر وأهداف استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا، مع توضيح آلياتها ووسائلها، وما مدى تأثيرها في تزايد حدة التنافس الدولي بالقارة. وبحث آخر بعنوان: التوغُّل الصيني في القارة السمراء (المجالات – الدوافع – سيناريوهات مستقبلية)، للباحثة رانيا نادي محمد حسين، 2018. حيث درست مميزات القارة السمراء، ومجالات التعاون الصيني الإفريقي، إضافة إلى دوافع التعاون الصيني الإفريقي للسيناريوهات المستقبلية للعلاقة بين الصين والقارة الإفريقية. وبحث بعنوان صعود الصين في إفريقيا، للباحث يمان دابقي،2020. تناول هذا البحث مرتكزات السياسة الخارجية الصينية والمحددات والأهداف الاستراتيجية تجاه إفريقيا.

وفي سياق ذلك نرى أن الجديد في بحثنا هو إبراز أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الصينية الإفريقية، والتعرف على حقيقة النمو الصيني والدور الذي تؤديه في الساحة الدولية وفي القارة الإفريقية إضافة إلى تحديد العوائق التي تواجه العلاقات الصينية الإفريقية.

أهداف البحث:

- التعرف على أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الصينية الإفريقية.
- التعرف على المبادئ والمحددات للعلاقات الصينية الإفريقية.

– التعرف على حقيقة النمو الصيني ودورها في الساحة الدولية وفي القارة الإفريقية.
– محاولة إبراز الفرص والتحديات التي تواجه العلاقات الصينية الإفريقية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن العلاقات الصينية الإفريقية تقدمت منذ أوائل القرن الحادي والعشرين تقدماً سريعاً، وفقاً للخطة الاستراتيجية الصينية بالنسبة لإفريقيا التي استخدمت فيها العديد من الأدوات لتعزيز العلاقات الصينية الإفريقية، والتي من أهمها الأدوات الاقتصادية، فهل تطوّر هذه العلاقات يخدم التنمية في القارة الإفريقية؟ وما يعوق تطور هذه العلاقات؟ ولمحاولة معالجة هذه الإشكالية يحاول الباحث الإجابة عن هذه التساؤلات:

– ما أبرز أهداف التوجه الاقتصادي الصيني نحو إفريقيا؟
– ما المبادئ والمحددات للعلاقات الصينية الإفريقية؟
– كيف أثّر العامل الاقتصادي في العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية؟
– ما الفرص والتحديات التي تواجه العلاقات الصينية الإفريقية؟
–هل يمكن أن يكون العامل الاقتصادي هو المرتكز الأساسي لتطوير العلاقات الصينية السورية؟ أم هناك عوامل أخرى يمكن أن تكون أهم من العامل الاقتصادي؟

فرضية البحث:

–إن التوجه الصيني نحو إفريقيا جاء في سياق يرتبط بمنظومة الأهداف والمصالح التي تسعى الاستراتيجية الصينية لتحقيقها لمجابهة منافسة القوى العالمية.
– يعد المتغير الاقتصادي أهم عامل يوجه السياسة الصينية في إفريقيا حيث أصبحت بديلاً استثمارياً وتجارياً لإفريقيا.

أسباب اختيار موضوع البحث:

تتلخص أسباب اختيار الموضوع في تقديم إطار تحليلي نقدي للعلاقات الصينية–الإفريقية؛ لتعميق وفهم طبيعة توجهات الصين نحو القارة الإفريقية، ولاسيما أن الصين تسعى لامتلاك وزيادة قوتها للبروز كقوة اقتصادية في الساحة العالمية.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث بشكل رئيسي للإجابة عن تساؤلات البحث واختبار فرضيته على المنهج الوصفي التحليلي، ويتضح بصورة جلية لدى القيام بعرض العلاقات الصينية الإفريقية ومراحل تطورها وأبعاد هذه العلاقات، وكذلك تحليل دور العامل الاقتصادي وأثره في العلاقات الصينية الإفريقية.

أولاً– المبادئ والمحددات للعلاقات الصينية الإفريقية:

هناك مجموعة من المبادئ التي تتبعها الصين التي جعلتها تحظى بعقود استثمارية في الدول الإفريقية، ومن أهم هذه المبادئ والمحدِّدات الآتي:

1. التأكيد على أن العلاقات مع إفريقيا تهدف إلى تحقيق المنفعة المتبادلة لكليهما[1].
2. عدم التدخل الصيني في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية.
3. التركيز في التعاون والاستثمار مع الدول التي لا تحظى بقبول الغرب.
4. التأكيد على أن الصين تختلف عن الدول الكبرى في المحيط الدولي، ولاسيما عند النظر إليها كدولة نامية تتفهم احتياجات إفريقيا التنموية[2].

وبناءً على هذه المبادئ عملت الصين في إفريقيا مستخدمة العديد من الأدوات منها المنح، وإقامة مشروعات إنشائية كبرى، مثل خط الحديد بين تنزانيا وزامبيا، وتقديم العديد من المِنَح الدراسية للطلبة الأفارقة للدراسة؛ حيث إنه في أقل من 15 عاماً تزايد عدد الطلاب الأفارقة إلى 26 ضعفاً، إذ وصل من 2000 طالب عام 2003 إلى ما يقرب

[1] – الأمين عبد الرزاق، آدم. 2018. الصين في أفريقيا، حسابات الربح والخسارة، ص55.

[2] – عبد العال، محمد شوقي. 2009 . العلاقات الصينية الإفريقية وقضايا القارة في المنظمات الدولية، ص 45.

من 60 ألف طالب لعام 2017، لذا تعد الصين ثاني أكبر وجهة للطلاب الأفارقة الذين يدرسون في الخارج بعد فرنسا التي تستضيف ما يزيد قليلاً على 95,000 طالب[1].

وترسل الصين أيضاً العديد من الأطباء للعمل في مختلف أنحاء القارة، وتدعم الحكومة الصينية دخول الشركات الصينية الخاصة للقارة الإفريقية، وتشجع أيضاً التجارة والاستثمار في القارة، حيث تقدر صادرات الصين إلى القارة الإفريقية بحوالي 48 مليار دولار في الربع الأول لعام 2017، ويبلغ حجم التبادل التجاري بما يزيد عن 85 مليار دولار في الفترة نفسها. ومن الأدوات أيضاً: الدعم السياسي الذي تقدِّمه الصين للدول الإفريقية في الأمم المتحدة؛ كما حدث مع السودان عندما تعرضت لعقوبات اقتصادية غربية بخصوص دارفور وجنوب السودان.

ثانياً– أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الصينية الإفريقية:

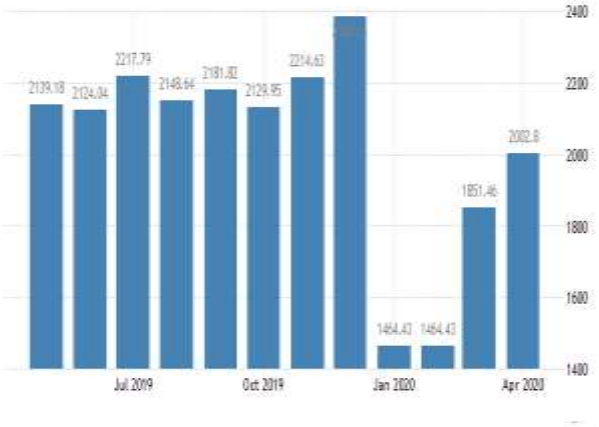
بدأت العلاقات الصينية–الإفريقية مع بداية الخمسينيات بتمويل الأولى بناء خط سكة حديدية لنقل النحاس الخام من زامبيا لتنزانيا، ثم استمرت بعد ذلك بشكل تصاعدي وصولاً لأواخر التسعينيات، وهو عقد شكل نقطة محورية ومهمة في نموها، لتصبح الصين الشريك التجاري الأول لإفريقيا والمصدر الرئيس للصادرات من الموارد الطبيعية للصين؛ لذلك تستند العلاقات الصينية الإفريقية إلى العامل الاقتصادي، حيث تنظر الصين إلى إفريقيا على أنها مصدر لتغذية قاعدتها الصناعية المحلية بالمواد الخام[2].

وفي عام 2000 أنشأت الصين منتدى التعاون الصيني–الأفريقي لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين والبلدان الأفريقية، وهو ما أسهم في ترسيخ التغلغل الصيني في أفريقيا حيث نمت التجارة الثنائية بينهما من 10.6 مليارات دولار عام

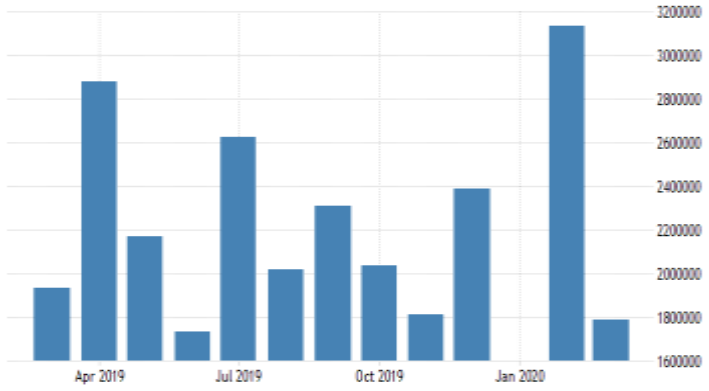
[1]– U.S Nwes, "Why African Students Are Choosing China", By Victoria Breeze and Nathan Mooreon,2017, June 27,
https://www.usnews.com/news/best-countries/articles/2017-06-29/china-second-most-popular-country-for-african-student

[2] – الحسناوي، حسن.2017. استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات والانعكاسات، المجلد40، العدد 466، ص73.

2000 إلى 400 مليار دولار عام 2020. ومنذ عام 2014 تضاعف حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا ليصل إلى حوالي 222 مليار دولار، وفي عام 2018 ازدادت قيمة صادرات الصين إلى القارة الإفريقية بمقدار 50.37 مليار دولار في الستة أشهر الأولى بزيادة بلغت 8.1%،بينما بلغت قيمة وارداتها من إفريقيا 48.47 مليار دولار بزيادة تبلغ 28.6% على أساس سنوي مما يوضِح ضخامة التبادل التجاري بين الجانبين.



الشكل رقم (1) صادرات الصين إلى إفريقيا (بالدولار) 2019-2020
(المصدر: البنك الدولي)



الشكل رقم (2) واردات الصين من إفريقيا (بالدولار) 2019-2020

(المصدر: البنك الدولي)

الجدول رقم (1) قطاعات المبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا 2017-2019

أهم القطاعات والسلع التي تشملها المبادلات التجارية بين الصين وافريقيا	واردات الصين من إفريقيا	صادرات الصين إلى إفريقيا
الموارد الطبيعية	%84	/
الموارد النفطية	%70	/
المعادن	%10	/
السلع الزراعية والغذائية	%10	/
مواد التجهيز	/	%36
السلع الوسيطة	/	%35
السلع الاستهلاكية	/	%20

من خلال الجدول يتضح: أن الذي يهيمن على الواردات الصينية من إفريقيا هي الموارد الطبيعية تليها المواد النفطية التي تحتاج إليها الصين لتعظيم قوتها، وتأتي في المرتبة الأخيرة السلع الزراعية والغذائية التي تستوردها بنسب ضئيلة، وفيما يخص معدل الواردات الصينية من إفريقيا أعلى من صادراتها إلى القارة.

وفي عام 2012 قدمت الصين حوالي 30 مليار دولار كقروض تفضيلية لعدد من البلدان الإفريقية، لدعم نمو المشاريع ذات الأولوية فيها كالبنى التحتية والزراعة،

ومشروعات اطاقة، كما أنشأت بين عامي 2001 و2009 صندوق التنمية الصيني الإفريقي بقيمة 605 مليارات دولار، وألغت ديون 35 بلداً إفريقياً من بين البلدان الأكثر استدانة تجاوزت قيمتها الكلية 3 مليارات دولار، كما تمتلك الصين حوالي 1048 مشروع في إفريقيا، وأكثر من 2500 شركة في أكثر من خمسين بلداً ومنطقة، إضافة إلى أنها قامت ببناء 2233كم من الخطوط الحديدية، و3530 كم من الطرقات. وفي هذا السياق قفزت الاستثمارات الصينية في القارة الإفريقية من 3,6 مليار دولار في عام ٢٠١٣م إلى 13,3 مليار دولار في عام ٢٠١٤ [1]، وذهب معظمها إلى زامبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان التي تقود اقتصادياتها صادرات الوقود والمعادن[2]. وتعهدت الصين في منتدى عام 2015 للتعاون بين الصين وإفريقيا بضخ أموال الاستثمار لإفريقيا تصل إلى 60 مليار دولار خلال الفترة 2016–2018. فإن هذا المستوى من الاستثمار يعني فُرَص تجارية جديدة وتنمية اقتصادية حقيقية[3].

[1] – وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٦ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

[2]– PwC Growth Markets Centre , "Repaving the Ancient Silk Routes – Realising Opportunities along the Belt and Road",(UK: PwC's Growth Markets Centre, Report 170331-172344-JA-OS, 2017).P24.

[3] – Wenjie Chen and Roger Nord: "A Rebalancing Act for China and Africa The Effects of China's Rebalancing on Sub-Saharan Africa's Trade and Growth",(Washington D.C. : International Monterey Fund(IMF), The African Departmental, Paper, 2017),P22



الشكل رقم (3) الاستثمارات الصينية في إفريقيا (بالمليارات) المصدر: معهد المؤسسات الأمريكي

ويوضِّح الشكل السابق مدى انتشار الاستثمارات الصينية بالقارة الإفريقية، ولاسيما مشاريع البنية التحتية، من طرق وموانئ...إلخ، وما تزال هناك العديد من المشاريع التي رُصِدت لها ميزانية ضخمة للقارة الإفريقية، بناءً على تنفيذ مبادرة الحزام والطريق (طريق الحرير) التي أعلن عنها عام 2013. وهي عبارة عن مبادرة صينية قامت على أنقاض طريق الحرير القديم، ويهدف إلى ربط الصين بالعالم عبر استثمار مليارات الدولارات في البنى التحتية على طول طريق الحرير الذي يربطها بالقارة الأوروبية؛ ليكون أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية، ويشمل ذلك بناء مرافئ وطرقات وسككا حديدية ومناطق صناعية، وتريد الصين من خلاله تسريع وصول منتجاتها إلى الأسواق العالمية بما في ذلك آسيا وأوروبا وإفريقيا وأميركا الجنوبية والوسطى[1].

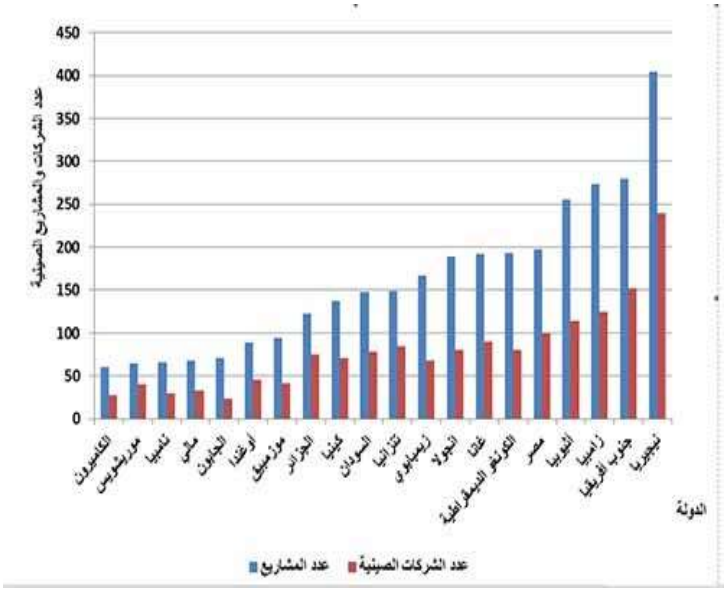
[1] – مسودة نتائج ندوة "مصر ومبادرة الحزام والطريق. 2018. الانعكاسات السياسية والاقتصادية وخارطة طريق التفاعل الإيجابي"، معهد التخطيط القومي القاهرة.

الدولة	المشاريع	الشركات الصينية	الدولة	المشاريع	الشركات الأجنبية
الكاميرون	62	29	زيمبابوي	169	79
موريشيوس	67	41	أنجولا	191	81
ناميبيا	68	31	غانا	194	91
مالي	70	34	الكونغو	195	81
الجابون	73	24	مصر	199	100
أوغندا	91	46	أثيوبيا	157	115
مزمبيق	94	42	زامبيا	175	126
الجزائر	125	76	جنوب أفريقيا	282	153
كينيا	139	72	تنزانيا	151	86
السودان	150	79	نيجيريا	206	241

الشكل رقم (2) الاستثمارات الصينية في إفريقيا

ويتضح من الجدول أن أكثر الدول الإفريقية التي حظيت باستثمارات الصين هي دولة نيجيريا؛ لأنها من الدول المصدرة للنفط، حيث يمثل 90% من صادرات نيجيريا، وزاد حجم التبادل التجاري بين الصين ونيجيريا من 2,8 مليار دولار عام 2005 إلى 14,9 مليار دولار عام 2015. وعمل البنك التجاري والصناعي الصيني على تمويل مشروع لإقامة محطة لتوليد الطاقة الكهربية بالقوى المائية قدرتها 3050 ميجاوات في ولاية تارابا النيجيرية، ووقع على عقد هذا المشروع مع ثلاث شركات صينية [1]. وتعد الكاميرون من أقل الدول حصولاً على الاستثمارات الصينية، إلا أن الصين الشريك التجاري الأول للكاميرون، إذ وقعت اتفاقية الإعفاء من تأشيرات الدخول مما يهدف إلى تسهيل وتشجيع التجارة والاستثمار بين الدولتين.

[1] – جريدة البوابة: نيجيريا والصين تتفاوضان بشأن تمويل مشروع لتوليد الطاقة بالقوى المائية.
http://www.albawabhnews.com/2898599



الشكل رقم (4) عدد الشركات والمشاريع الصينية في عدد من الدول الإفريقية

كما أصبحت الصين مصدراً رئيسيا للمساعدات الخارجية لأفريقيا، مكملة لأنشطتها التجارية والاستثمارية. وتصاعدت معدلات قروضها الميسرة لإفريقيا من إجمالي تراكمي قدره 800 مليون دولار في عام 2005 إلى التزام بقيمة 10 مليارات دولار بين عامي 2014 و2016. وعلى النقيض فإن الإقراض السنوي للبنك الدولي إلى إفريقيا بلغ متوسط قيمة 4.5 مليار دولار سنوياً منذ عام 2006، وقد شكلت نظرية "تتبع التنين" التي تبنتها الكثير من الشركات العالمية خاصة من الدول النامية والاقتصاديات الصاعدة حافزاً لهذه الشركات بزيادة استثماراتها في إفريقيا، فارتفعت بذلك الاستثمارات العالمية المباشرة من 90 مليار دولار إلى 880 مليار دولار، وأصبح الاستثمار الخارجي المورد الأساسي للتنمية الإفريقية.

ومن الناحية الأخرى فإن النفط الأفريقي يؤدي دوراً مهماً في توثيق علاقات الصين بإفريقيا على أساس أن المتطلبات النفطية الصينية تتزايد بوتيرة عالية[1]، وقد ساعد ذلك على دفع حركة التجارة الصينية الإفريقية في السنوات الأخيرة، وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 1993 أصبحت الصين المستورد الرئيسي للنفط، وهي تخطط للاعتماد على أن تكون واردتها النفطية تعادل نسبة 45 بالمئة من استخداماتها بحلول 2021. وانطلاقا من هذه المعطيات ومن واقع نمو الاقتصاد الصيني السريع والمتزايد، لم يكن هناك شك في حاجة الصين إلى إفريقيا ومواردها، ولاسيما النفط والمواد الأولية. كما يعد الوجود المالي المتزايد للصين في الدول الإفريقية مقلقاً للغرب الذي يعتقد أن الشركات والمؤسسات الإنمائية الصينية تضع الأموال في الأنظمة السياسية غير المستقرة هناك من أجل الحصول على أرباح إضافية. ومع ذلك تعد الصين رابع أكبر مستثمر في إفريقيا، حيث استثمرت 40 مليار دولار في عام 2016، بعد الولايات المتحدة (57 مليار دولار)، والمملكة المتحدة (55 مليار دولار)، وفرنسا (49 مليار دولار)[2].



الشكل رقم (5) أهم المستثمرين في إفريقيا 2013–2017 (مليارات الدولارات)

[1] – صورية، رعاش.2018. البعد الاقتصادي لسياسة الخارجية الصينية اتجاه إفريقيا: دراسة حالة نيجيريا، ص78.
[2] –إحصائيات البنك الدولي.2018. الاستثمارات الصينية في إفريقيا.

وهناك عدة عوامل دفعت موجة الاستثمار الأجنبي المباشر للصين في إفريقيا، أهمها:

– التكامل بين نمو الصين الذي يتسم بكثافة استخدام الموارد، وثروات إفريقيا الطبيعية غير المستغلة نسبياً. إذ لا تزال الاستثمارات الثابتة تهيمن على النمو في الصين، وهذا النمط من النمو يتطلب كميات كبيرة من الطاقة والمعادن المستوردة. مع وجود الطلب، فإن البلدان الإفريقية الغنية بالموارد غالباً ما تفتقر إلى رأس المال أو المهارات اللازمة لاستخراج الموارد الطبيعية. ويؤدي هذا التكامل إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي الصيني المباشر الباحث عن الموارد في إفريقيا.

– تعد "الدبلوماسية المالية" مصدر دعم قوي للأنشطة الصينية في إفريقيا، مما يساهم في جلب مزيد من الاستثمارات إلى القارة. فحسب مكتب مبادرة الأبحاث الصينية–الأفريقية، قدمت الحكومة والبنوك الصينية قروضاً بقيمة 143 مليار دولار أمريكي إلى الحكومات الإفريقية من عام 2000 حتى 2018.

– أصبحت إفريقيا أكثر فعالية من حيث انخفاض التكلفة بالنسبة لكبار المصنعين الصينيين.ومع لحاق الصين بركب الاقتصاديات المتقدمة وما يترتب على ذلك من ارتفاع طبيعي في الأجور المحلية، يجري نقل الإنتاج الصناعي بشكل تدريجي إلى مناطق أخرى ذات تكاليف أقل، بما في ذلك إفريقيا، واعتباراً من 2016 ظل نحو 13% من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا في قطاع التصنيع، مقابل 28% في قطاع البناء، و26% في قطاع التعدين[1].

ثالثاً– مرتكزات النفوذ الصيني في شمال إفريقيا:

أ– القوة الناعمة الصينية: استطاعت الصين أن تقدم نموذجاً فريداً لنفوذ اقتصادي "ناعم" يعتمد على الدبلوماسية الاقتصادية، كما يعتمد الجانب التجاري للنفوذ الصيني في

[1]– ماكجريجور، أندرو، وريبورت، ذي أفريكان.2019. انتشار الصين في إفريقيا هل نشهد تجارة عادلة، ترجمة محمد سليمان الزواوي، مجلة قراءات إفريقية، ص96.

شمال إفريقيا على الشرعية المتنامية للنموذج التنموي الذي تتبناه بكين، وهو نموذج يقوم على مبدأ "عدم التدخل"، وهناك عدة مظاهر لهذا المرتكز:

– الاستثمار والبنى التحتية :يزداد نشاط الشركات الصينية في إفريقيا ولاسيما فيما يتعلق بقطاعات الطاقة والإسكان والتشييد. فتوجد العديد من المشاريع التي أجرتها الصين في القارة الإفريقية منها السكك الحديدية.[1].

– التجارة: سجل التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا ارتفاعاً تدريجياً من 2011 إلى 2018، ويرجع هذا لتزايد حجم الاستثمارات الصينية في القارة، وتمتين العلاقات الدبلوماسية و الاقتصادية بينهما، حيث أصبحت الصين أكبر شريك تجاري للجزائر متجاوزة بذلك فرنسا عام 2013. وأضحت مصدر الجزائر الأول من الواردات التي بلغت قيمتها نحو 7.85 مليارات دولار في عام 2018.

– حركة الأفراد: تعمل الصين على دعم التبادلات على مستوى الأفراد التي يقصد بها تعزيز معدلات انتقال الأفراد للعمل والسياحة والدراسة أو غيرها من الأغراض، وكلها تعزز التبادل الثقافي بين الصين ودول شمال إفريقيا.

ب– القوة الصلبة: عملت الصين على تعميق التعاون الأمني والعسكري مع دول شمال إفريقيا، وتمثِّل الدول الإفريقية الوجهة الأولى والرئيسية للأسلحة الصينية. وتمثِّل صادرات الأسلحة حوالي 42% من إجمالي الصادرات الصينية إلى القارة الإفريقية[2].

رابعاً– دوافع الصين في إفريقيا:

تسعى الصين كقوة صاعدة إلى توسيع علاقاتها الدولية والإقليمية، وتعزيز وجودها في إفريقيا للبحث والتنقيب عن الذهب الأسود والموارد إضافة إلى أن السوق الإفريقية الكبيرة التي لا تضع شروطاً بيئية وتقنية، وتطلب أسعاراً رخيصة تشكل خياراً مثالياً للمنتجات الصينية. ولعل الدافع الأكبر الذي يدفع الصين إلى إفريقيا هو الدافع

1– David, Dollar,2016,china's egagement with africa , from natural resiures .washington: chaina center at brokings, , p80.

2 – عبد الغفار، عادل، جاكويس، أنا.2019. مرتكزات النفوذ الصيني المتصاعد في شمال إفريقيا، ص64.

الاقتصادي الذي بموجبه أصبحت الصين شريكاً اقتصادياً ولاعباً قوياً ومؤثراً من حيث الاستثمارات والمشاريع، وأصبحت الصين من خلال ما قدمته من نموذج جديد في التعامل مع الدول الإفريقية شريكاً مهماً لدى الحكومات الإفريقية.

ويمكن القول: إن الطلب المحلي الصيني الذي يتزايد بحدة على الطاقة، وفي الوقت نفسه يترافق مع هبوط الإنتاج المحلي من البترول، وعدم كفاية ما تنتجه الصين من الفحم، دفع الصين إلى البحث عن مصادر خارجية مستقرة للمحروقات الهيدروكربونية، وأصبحت الصين في عام 2004 ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة. وتوقعت بعض الدراسات أن يزداد استهلاك الصين من النفط بنسبة 10% سنوياً، وأن تزداد أيضاً واردات الصين من النفط والغاز من 33 % من احتياجاتها الإجمالية من النفط والغاز إلى 60% في عام 2021[1].

وتشير التقديرات إلى أن 25 % من واردات الصين الإجمالية من النفط تأتي حالياً من إفريقيا مما جعل الصين تضع في أعلى سلم أولوياتها الاحتفاظ بعلاقات قوية مع مورِّدي الطاقة الإفريقيين لها، وذلك عبر الاستثمار، والزيارات التي يقوم بها كبار المسؤولين، والالتزام بسياسة "عدم التدخل في الشؤون الداخلية" لتلك البلدان[2].

خامساً– الأهداف الاستراتيجية الصينية في إفريقيا:

- تشجيع الشركات الصينية على الاستثمار الدائم في إفريقيا، و تقديم المساعدات لها لتعزيز عملية التكامل الاقتصادي.
- استمرار كسب دعم الدول الإفريقية لتوظيفها في القضايا الصينية الخلافية كحقوق الإنسان وأزمة تايوان.
- تأمين مصادر إمدادات نفطية دائمة ومضمونة في إفريقيا مقابل تقليل الاعتماد عليه في دول الشرق الأوسط والخليج العربي بسبب الحروب.

[1] – جريدة النهار .2015.الصين تتقدم على الولايات المتحدة وتصبح أكبر مستورد في العالم، 11 مايو.

[2] – بروكس، بيتر .2006. النفوذ الصيني في إفريقيا تهديد كبير لمصالح واشنطن.
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/349.htm

- فرض نفسها كبديل قادم لشركاء إفريقيا التقليديين؛ أوروبيين وأميركيين.
- سعي الصين لخلق نظام دولي متعدد الأقطاب عبر الاستمرار في تطبيق مشروع الحزام والطريق.
- فرض نفسها كلاعب متطور في قضية التسليح من خلال التوسع في بناء قواعدها العسكرية خارج الحدود.

سادساً–الفرص والتحديات التي تواجه العلاقات الصينية الإفريقية:

إن ازدياد الحضور الصيني في إفريقيا له آثار وتداعيات توفر فرصاً من جهة، وتفرض عقبات من جهة أخرى، فالفرص تتمثل في تعزيز الصين وجودها في إفريقيا من خلال المشاريع الكثيرة التي أنجزتها الشركات الصينية، وتدريب أعداد كبيرة من موظفي دول القارة الإفريقية في مختلف المجالات، وتخفيف الديون عن بعض الدول الإفريقية، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لدول القارة الإفريقية[1].

إضافة إلى فتح أسواق الصين أمام الصادرات الإفريقية وتحسين مستوى الصحة في إفريقيا من خلال الزيارات الصحية، والتدريب الطبي، إلى جانب ما تقوم به الصين من تزويد العديد من الدول الإفريقية بأجهزة طبية مجانية، ورفع مستوى التعليم هناك.

كل هذه الاستراتيجيات من شأنها أن تعزز الوجود الصيني في المنطقة، وتضمن لها أيضا مزيداً من الربح والثقة داخل دول إفريقيا في شأن مستقبل وجودها[2].

أما التحديات التي تعيق فرص الوجود الصيني في إفريقيا أهمها:

–الانتقادات الكثيرة من الغرب التي تتناول النفوذ الصيني المتنامي في القارة، ودوره الاستثماري، إضافة إلى نشر الثقافة الصينية فيها من خلال افتتاح المعاهد التي تدرس

[1] – شيخ محمد عرب، كمال الدين.2017. "أبعاد الاهتمام الصيني بشرق إفريقيا: الفرص والعقبات". https://bit.ly/2HMbaDl

2 – دابقي، يمان.2020.صعود الصين في إفريقيا، مركز برق للسياسات والاستشارات، ص11.

فيها اللغة الصينية، والوجود العسكري الصيني الجديد في جيبوتي؛ لذلك فإن الاتهامات الغربية للصين تزداد باستمرار[1].

– عدم الاستقرار الذي ينشأ لبعض دول شرق إفريقيا التي فيها استثمارات كبيرة للصين، على سبيل المثال عاشت إثيوبيا أزمات هزت النظام الإثيوبي، وهذا الأمر لو تكرر من شأنه أن يعيق المشاريع والشركات الصينية فيها ولاسيما أن عمليات اختطاف الرعايا الصينيين أو مهاجمة المنشآت الصينية تكررت في بعض بؤر التوتر وكان أخطرها في إقليم أو غادين عام 2002، وعليه فإن مستقبل الوجود الصيني في إفريقيا يجمع بين الربح والخسارة في آن واحد، كونه يأخذ أبعاداً استراتيجية بعد بناء القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي التي أقلقت دول الغرب.

سابعاً– دور العامل الاقتصادي في العلاقات الصينية – السورية:

تعد الصين سورية منطقة ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية وأمنية لها، إذ شكلت الطريق التجاري الذي ربط بلاد الصين ببلاد العرب والذي عرف بطريق الحرير قديماً، ومنذ نشأة جمهورية الصين الشعبية منتصف القرن الماضي اهتمت بكين بسورية ، وعدتها خط الدفاع الأول عن مصالحها في المنطقة [2]،

والتقت أهداف السياسة الخارجية السورية مع المساعي الصينية الهادفة إلى زيادة نشاطها الاقتصادي في العالم، بعد طرح الرئيس السوري بشار الأسد عام 2002 استراتيجية تسعى لتحويل سورية إلى قاعدة لنقل الغاز، ومنطقة تجارة حرة تصل بين الشرق والغرب، عبر ربط البحار الخمسة (المتوسط، وقزوين، والأحمر، والأسود، والخليج) من خلال سورية .

كما يمكن اليوم البناء على الموقف الإيجابي الصيني من الحرب على سورية وتطور العلاقات الاقتصادية، في الانتقال إلى مستوى أكثر تفاعلاً وتحفيزاً للاستثمارات الصينية

1– الزيات، أمنية.2016.السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا (1991–2015م).
http://democraticac.de/?p=35916.

2– طاهر، أحمد.2013. توازنات جديدة: مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 193، ص65.

في إعادة إعمار سورية، كون سورية ومرافؤها هي الأكثر جاذبية لوصول الصين إلى شرق المتوسط [1]، حيث بلغ حجم التبادل بين البلدين 2.27 مليار دولار عام 2008 ليرتفع محققاً أعلى معدل له في أولى سنوات الحرب بـ 3.5 مليار دولار، ليعود ويسجل انخفاضاً حاداً بلغ 210 ملايين دولار عام 2014 مع تراجع الصادرات والصناعات[2].

وسجلت الصين نشاطاً اقتصادياً وتجارياً بارزاً في سورية، فقد عملت حوالي 200 شركة صينية في قطاعات الاتصالات والنفط والغاز والنقل عام 2018، و58 شركة في 2019.

في هذا السياق يعد الاقتصاد مولد السياسات في الصين الداخلية منها والخارجية، وتتدخل السياسة لتزيل العقبات الاقتصادية سواءً على المستوى الإقليمي أم على المستوى الدولي؛ لذلك تعد العلاقات الصينية – السورية ذات طبيعة خاصة نظراً لأهمية المصالح الاقتصادية التي تعد إحدى مرتكزات السياسة الخارجية الصينية تجاه سورية قياساً بالمسائل الأخرى نظراً لحاجتها إلى شركاء اقتصاديين، وأسواق تجارية، وفرص استثمارية، ونتيجة لذلك فإنه كلما تصاعدت مكانة الصين الدولية تصاعد اهتمام الصين بسورية كنقطة ارتكاز لها في المنطقة [3].

ثامناً– المصالح الصينية–السورية المشتركة:

1–الموارد الطبيعية: غنى سورية بالموارد الطبيعية يشكل نموذجاً مهماً للصين من خلال اعتمادها كمركز ثقل، وهو بحد ذاته ما يمكن سورية من استغلال هذه الموارد وتطويرها.

2–الطاقة: تنوع مصادر الطاقة بحكم تنوع المناطق الجغرافية في سورية، وهو ما يصب بمصلحة الدولتين.

1 – سليمان، عدنان. 2020.، الحرب الاقتصادية على سورية (قانون "قيصر" أنموذجاً ومطيّة)، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق.

2 – رستم، مصطفى . 2019. التنين الصيني يعود إلى سورية عبر طريق الحرير.
https://www.independentarabia.com/node/21546

3 – سعدون عبد الله، عبد الصمد.2007. الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 15، ص95.

3–رخص اليد العاملة: تتميز الصناعة الصينية بانخفاض تكلفة الإنتاج التي تحافظ على القدرة التنافسية للسلع أمام الأسواق الأخرى، وهو شرط يتوفر في اليد العاملة السورية وأجور تشغيلها.

4– التحويلات المالية وتطوير الأنظمة المصرفية: يعتمد القطاع المصرفي والمالي في سورية على الطرق التقليدية في التحويلات الذي يؤخر بدوره النمو والتطور، وهو ما تستطيع الصين توفيره بسهولة بمجرد ربط سورية بالبنك الآسيوي ما يسهل المعاملات البنكية والمالية بينهما.

5–العامل الأمني وتعزيز الأمن القومي الصيني والسوري: تسعى واشنطن لتحويل سورية إلى مركز تصدير للمتطرفين الإسلاميين؛ لذلك فإن من مصلحة الصين رفع درجة التعاون الأمني مع سورية، لمواجهة هذه التنظيمات المتطرفة التي تضر بالأمن القومي الصيني [1].

تاسعاً–الدروس المستفادة من تجربة الصين في مجال التنمية:

أعطت الصين نموذجاً يحتذى بمعدلات نموها العالية التي كانت تتجاوز في بعض السنوات 10%، وهذا ما جعلها أكبر اقتصاد في العالم، ولا شك أنه مع الإنجازات التي حققتها الصين فهناك الكثير من الدروس المستفادة من تجاربها التنموية، أهمها:

–العمل على أسلوب التخطيط لدفع النمو في الاقتصاد واسترشاد التخطيط باستراتيجيات طموحة، وتطعيم العمل الذهني بتجربة العمل اليدوي، ونقل الصناعة للريف بما يحقق التنمية والتطور.

–الأخذ بالتحديثات الأربعة: وهي تحديث العلم، والتكنولوجيا، والصناعة، والزراعة بشكل دقيق لما يحقق النهضة وتكسب الاقتصاد الوطني مساحة مهمة في الأسواق العالمية.

1 – نشواتي، صلاح .2019. العلاقات الصينية السورية وآفاقها، مجلس الأعمال السوري الصيني. http://scbc.sy/page/52

– دعم البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا في جميع المجالات.

–العمل على تعبئة المدخرات والاستثمارات المحلية لدفع النمو الاقتصادي.

وفي ظل ثورة المعلومات والاقتصاد الرقمي دعمت سورية مبادرة الصين في تعزيز أمن البيانات وسلاسل الإمداد في العالم، ودفع تطور الاقتصاد الرقمي بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفاهية الشعوب وممارسة الحمائية الرقمية.

عاشراً– الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً–الاستنتاجات:

– يعد الجانب الاقتصادي أهم محدد من حيث امتلاك إفريقيا للموارد والثروات الطبيعية ما جعل الدول الكبرى تتنافس عليها.

– تعد المساعدات المالية الصينية في إفريقيا إضافة للمشاريع التنموية التي تقوم بها الصين في إفريقيا للنهوض بها عاملاً إيجابياً، إلا أنها تواجه تحديات ومعضلات في تحقيق ذلك متمثلة في منافسات الشركات الصينية لاقتصاديات القارة الإفريقية.

– تبنت الصين في صعودها نظرية القوة الناعمة و ذلك في تركيزها على المبادلات التجارية والاقتصادية.

– عملت الصين على اتباع سياسة مالية منتظمة، مكنتها من تعزيز نفوذها في القارة الأفريقية من خلال إقراض العديد من الدول ذات الاقتصاديات الضعيفة، ومن الآليات التي اعتمدت عليه الصين توسيع الاستثمارات في البنية التحتية في إطار مبادرة طريق الحرير، فقد قامت البنوك الصينية بتقديم قروض وفق شروط متساهلة، ما جعل الدول غير القادرة على تمويل مشاريعها تتوجه إلى الشركات الصينية.

– تؤدي الصين دورا مؤثراً في النظام العالمي وهذا الدور آخذ بالتزايد.

– يعد العامل الاقتصادي محدداً رئيسياً في سياسة الصين تجاه إفريقيا كما يحتل الجزء الأكبر من حيث التأثير في صنع القرار الصيني اتجاه البيئة الإقليمية والدولية.

– يمثل البعد الاقتصادي أحد أهم الجوانب الأساسية في تطوير العلاقات الصينية – السورية.

ثانياً– التوصيات:

–تعزيز تنمية الصداقة التقليدية بين الصين وإفريقيا عبر الدعم المتبادل.

–تعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية من خلال تكثيف التشاور والعمل على تسهيل التبادلات التجارية وتأييد الالتزام بأهداف وميثاق الأمم المتحدة.

–المواجهة الجماعية لتحديات العولمة من خلال تنسيق المواقف واتخاذ خطوات لمساعدة الدول الإفريقية في التغلب على الصعوبات و تعزيز قدرتها على تحسين الذات.

–تعميق العلاقات الصينية الإفريقية من خلال فتح الأسواق الصينية دون رسوم لبعض السلع الإفريقية، وزيادة رؤوس الأموال في صندوق تنميه الموارد البشرية الإفريقي.

–رصد التوجهات الصينية (الاقتصادية والسياسية) لما لذلك من أثر في النجاح في صنع سياسات مفيدة لسورية والمنطقة بأكملها في العلاقة مع الصين انطلاقاً من مكانة الصين في النظام الدولي.

المراجع

- إحصائيات البنك الدولي 2014–2019.
- الأمين عبد الرزاق، آدم: الصين في أفريقيا، حسابات الربح والخسارة، شركة مطايع، السودان، 2018.
- الحسناوي، حسن: استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات والانعكاسات، مركز الوحدة العربية، بيروت، المجلد 40، العدد 466، 2017.
- الزيات، أمنية: "السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا (1991–2015)، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية، 2016.
- بروكس، بيتر: النفوذ الصيني في إفريقيا تهديد كبير لمصالح واشنطن، 2006. http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/349.htm
- تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٦ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
- جريدة البوابة الالكترونية: نيجيريا والصين تتفاوضان بشأن تمويل مشروع لتوليد الطاقة.http://www.albawabhnews.com/2898599
- جريدة النهار: الصين تتقدم على الولايات المتحدة، 11 مايو 2015.
- حسين، رانيا: التوغُّل الصينيّ في القارة السمراء.. (المجالات – الدوافع – سيناريوهات مستقبلية)، مجلة قراءات افريقية، جامعة القاهرة،2018.
- دابقي، يمان: صعود الصين في إفريقيا، مركز برق للسياسات والاستشارات، 2020.
- رستم، مصطفى: التنين الصيني يعود إلى سورية عبر طريق الحرير،2019. https://www.independentarabia.com/node/21546
- سليمان، عدنان: الحرب الاقتصادية على سورية (قانون "قيصر" أنموذجاً ومطيّة)، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق. 2020.
- سعدون عبد الله، عبد الصمد: الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 15، 2007.

- شيخ محمد عرب، كمال الدين: "أبعاد الاهتمام الصيني بشرق إفريقيا: الفرص والعقبات" مجلة قراءات إفريقية، القاهرة، 2017.
- صورية، رعاش: البعد الاقتصادي لسياسة الخارجية الصينية اتجاه إفريقيا: دراسة حالة نيجيريا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة زيان عاشور، الجزائر 2018.
- طاهر، أحمد: توازنات جديدة: مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 193. 2013.
- عبد العال، محمد شوقي: العلاقات الصينية الإفريقية وقضايا القارة في المنظمات الدولية"، مجلة آفاق إفريقية، العدد 30، القاهرة، 2009.
- عبد الغفار، عادل، وجاكويس، آنا: مرتكزات النفوذ الصيني المتصاعد في شمال إفريقيا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،2019.
- ماكجريجور، أندرو، ريبورت، ذي أفريكان: انتشار الصين في إفريقيا، هل نشهد تجارة عادلة، ترجمة: محمد سليمان الزواوي، مجلة قراءات افريقية، القاهرة، 2019.
- محمد حسن، عمر: العلاقات الصينية الإفريقية: كيف تغلغلت الشركات الصينية في أسواق شرق إفريقيا؟ مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 2019.
- مسودة نتائج ندوة "مصر ومبادرة الحزام والطريق – الانعكاسات السياسية والاقتصادية وخارطة طريق التفاعل الإيجابي"، معهد التخطيط القومي ،القاهرة، 2018.
- نشواتي، صلاح: العلاقات الصينية السورية وآفاقها، مجلس الأعمال السوري الصيني، 2019.http://scbc.sy/page/52

المراجع الأجنبية:

- U.S Nwes: "Why African Students Are Choosing China", By Victoria Breeze and Nathan Mooreon, June 27, 2017..
- https://www.usnews.com/news/best-countries/articles/2017-06-29/china-second-most-popular-country-for-african-student
- -PwC Growth Markets Centre : "Repaving the Ancient Silk Routes – Realising Opportunities along the Belt and Road",(UK: PwC's Growth Markets Centre, Report 170331-172344-JA-OS, 2017).P24.
- -Wenjie Chen and Roger Nord: "A Rebalancing Act for China and Africa The Effects of China's Rebalancing on Sub-Saharan Africa's Trade and Growth",(Washington D.C. : International Monterey Fund(IMF), The African Departmental, Paper, 2017.
- David,Dollar,china's egagement with africa,from natural resiures .washington:chaina center at brokings,2016.

.

تاريخ ورود البحث: 2020/7/21
تاريخ الموافقة على نشر البحث: 2020/11/9